AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تفعيل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق

م. م. زهراء فاضل عباس[1]
أ. د. جليل كامل غيدان[2]

www.zaf91@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

تكتسب الجهود الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق أهمية كبيرة، في ظل وجود المقومات التي تسمح بتحقيق هذا الهدف، فتلك المقومات تعد بمثابة محددات تعمل على التحكم في إمكانات الإنتاج في ضوء قيد الموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة والعراق من البلدان الغنية بالموارد الاقتصادية المختلفة التي تؤهله لأحداث تنمية شاملة، غير انه شهد منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وإلى الآن، تحولات في نظامه الاقتصادي واتجاهاته وأدائه كما تعرض إلى عدد من الصدمات الخارجية. ومع ذلك تمكن خلال عقد السبعينيات انجاز قدر من التنمية بتمويل من الإيرادات النفطية، أسفرت عن تحقيق تقدم جوهري في المجال الصناعي والعمراني، وأنجزت طائفة واسعة من مشاريع التصنيع فضلا عن تقدم ملموس في أنتاج الكهرباء، مع تحرك باتجاه إزالة الاختناقات في البناء التحتي والخدمات وكانت مستويات التعليم والصحة تتناسب مع مجموع إمكاناته الاقتصادية.

Abstract

Efforts aimed at achieving economic diversification in Iraq are gaining great importance, in light of the presence of the elements that allow achieving this goal. These elements are considered determinants that work to control production capabilities in light of the limitation of available natural, material and human resources, and Iraq is one of the countries rich in various economic resources that qualify it. However, since the end of the fifties of the last century, and until now, it has witnessed transformations in its economic system, trends and performance, and it has also been exposed to a number of external shocks. However, during the 1970s, a measure of development was achieved, financed by oil revenues, which resulted in fundamental progress in the industrial and urban fields, and a wide

range of industrialization projects were completed, as well as tangible progress in electricity production, with movement towards removing bottlenecks in infrastructure and services. Education and health are proportional to his total economic potential.

أهمية البحث:

تندرج أهمية البحث في محاولة التوصل لأهم المعوقات التي تواجه تلك الوسائل والتمويل التنموي في العراق بصورة عامة، وفي محاولة المعالجة تلك المعوقات للتغلب عليها وتعزيز دور تلك الوسائل في عملية تمويل التنمية المستدامة في العراق.

مشكلة البحث:

أن لوسائل التمويل التنموي المحلية والأجنبية أثراً كبيراً في عملية تحريك النشاط الاقتصادي وعملية البناء الاقتصادي، إلا أن تلك الوسائل تواجه تحديات كبيرة في العراق ، لذلك تنطلق مشكلة البحث حول ماهية الأسباب التي تقف وراء ذلك والتساؤلات التي تثار حول مدى فاعلية وسائل تمويل التنمية المحلية والخارجية في بعض الدول ومنها العراق .

فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية مفادها انه لم يكن لوسائل تمويل التنمية المستدامة أثر فاعل في عملية البناء الاقتصادي في العراق.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

-التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

-تحديد مدى المساهمة الفاعلة لوسائل تمويل التنمية في اصلاح الواقع التنموي في العراق

-صياغة خطة لوضع جملة من المقترحات والآليات لتفعيل دور وسائل تمويل التنمية المستدامة في العراق

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى بعض النتائج فيما يخص تفعيل مصادر تمويل التنمية في العراق.

المبحث الاول

تمويل التنمية المستدامة في العراق: الركائز والتحديات

المطلب الاول: ركائز تمويل التنمية المستدامة في العراق

اولا : أثر الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في تمويل التنمية المستدامة

يعد الجهاز المصرفي من أهم الاجهزة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لأثره الفعال في تعبئة المدخرات الخاصة والاستفادة منها في تمويل التنمية ومن ثم تقليص فجوة التمويل المحلي التي تعاني منها معظم البلدان النامية.

وبالنسبة للاقتصاد العراقي فأن الجهاز المصرفي يتضمن البنك المركزي والمصارف التجارية والاسلامية والمتخصصة ومصارف التنمية، ويبلغ عدد هذه المصارف (74) مصرفاً لعام 2021، وتتوزع على النحو الاتي: [1]

أ- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية، و (3) مصارف مختصة، ومصرف إسلامي واحد.

ب- (67) مصرفاً خاصاً، تتضمن (28) مصرفاً إسلامياً محلياً، و (25) مصرفاً تجارياً محلياً، و (12) مصرفاً أجنبياً، و (2) مصارف إسلامية.

يتضح أثر البنك المركزي العراقي في دعم عملية التنمية بصورة عامة، (والتنمية المستدامة)* بصورة خاصة من خلال سياسته النقدية التي تصبُّ نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي، وتقوية فرص التنمية عبر تحفيز النشاط الائتماني المصرفي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية، وتعزيز مستويات (التمويل)** المطلوبة، وبما يساعد في الوقت نفسه على رفع كفاءة مستويات التشغيل والتوظيف الأمثل لموارد البلد المادية والبشرية المتاحة، وكذلك تبنيه العديد من المبادرات والاسهامات التي لها أثر كبير على المجتمع وبما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها لاسيما (الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية)[2].

([1]) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2021، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2021، ص34.

* التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الجيل الحالي والمستقبلي من خلال ادارة وصيانة القواعد ووفق التغيرات التكنولوجية والمؤسسية التي تضمن حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية

** يعرف التمويل كذلك بأنه المصادر المالية المختلفة سواء المحلية أو الاجنبية التي يتم توجيهها لتحقيق وانجاز المشاريع التنموية التي تخدم عجلة الاقتصاد وتحقق رفاهيته

([2]) البنك المركزي العراقي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، العراق، 2020، ص15.

وفي إطار برامج التركيز المالي والاستقرار الاقتصادي من خلال اجراءات السلطات النقدية بهدف تنشيط أثر المصارف ودفعها للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة الادخارات الخاصة وتوجيهها لأغراض التنمية كون هذه المصارف تعمل على تقوية الصلة بين المدخرين الراغبين لعرض مدخراتهم وبين المستثمرين الذين يطلبون هذه الاموال لأغراض الاستثمار المختلفة وبذلك تتقلص فجوة التمويل المحلي التي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

إلا أن ضعف فاعلية السياسة النقدية ومسايرتها للسياسة المالية، وبالمقابل عدم فاعلية اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي كما هو الحال في معظم البلدان النامية، فضلاً عن ذلك، أن المصارف التجارية لم تكن تملك التجربة الكافية والالمام بمتطلبات العمل، اضافة إلى المحددات الأخرى المقيدة لتعبئة المدخرات الخاصة (انخفاض الناتج القومي، وازدياد حجم السكان، وانخفاض متوسط نصيب الفرد، ازدياد حجم الاستهلاك النهائي وضعف العادات المصرفية ونقص الوعي بها، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية والوضع السياسي...الخ).

كل هذه العوامل انعكست سلبا على الجهاز المصرفي في الاقتصاد العراقي كوعاء لتعبئة المدخرات الخاصة، والجدول (1) يوضح اجمالي الودائع (الجارية والادخارية) والائتمان المحلي الخاص للجهاز المصرفي في الاقتصاد العراقي.

يبين الجدول أن إجمالي الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي العراقي قد نما بمعدل نمو مركب قدره (14.48%) وكنسبة من الناتج المحلي بلغت نحو (9.88%) للمدة (2004-2021)، وأن أعلى نسبة مساهمة للودائع الجارية في اجمالي الناتج بلغت نحو (3.39%) في عام 2011، وأدنى نسبة مساهمة له بلغت نحو (0.64%) في عام 2004، ان تذبذب مستويات نمو الودائع الجارية وانخفاض أهميتها النسبية إلى الناتج تعزز من صحة العوامل والمحددات المقيدة لتعبئة الادخارات الخاصة من خلال الجهاز المصرفي والتي تم الاشارة اليها.

وكما يلاحظ ان اجمالي الودائع الادخارية بالجهاز المصرفي قد نمت بمعدل نمو مركب قدره (24.09%) وكنسبة من الناتج المحلي بلغت نحو (19.10%) للمدة (2004-2021)، وأن أعلى نسبة مساهمة للودائع الادخارية في اجمالي الناتج بلغت نحو (0.51%) في عام 2021، وأدنى نسبة مساهمة له بلغت نحو (0.03%) في عامي 2004 و 2005، ان انخفاض حجم الودائع الادخارية (الاستثمارية) في الجهاز المصرفي على هذا النحو لا يسمح بتوفير العرض الكامل من الاموال الائتمانية، الأمر الذي يعني ان المستثمر في العراق يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الاموال اللازمة للاستثمار، وكما يلاحظ من الجدول (20) أن اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الجهاز المصرفي قد نما بمعدل نمو مركب مقداره (23.78%) وكنسبة من الناتج المحلي بلغت نحو (18.81%) للمدة (2004-2021)، وأن أعلى نسبة مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من اجمالي الناتج بلغت نحو (1.30%) في عام 2020، وأدنى نسبة مساهمة له بلغت نحو (0.09) في عام 2005، ان تواضع حجم الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي يعد أمرا مألوفا في معظم البلدان النامية ذات العجز المالي والتي تتسم فيها السلطات النقدية بعدم الاستقلالية وتبعيتها للسياسة المالية.

ممـا تقـدم يتضـح أن الجهـاز المصـرفي فـي العـراق اتسـم بضـعف فاعليتـه بوصـفه وسـيلة مـن وسـائل تعبئـة المـدخرات الخاصـة وتوجيههـا لتمويـل اغـراض التنميـة الاقتصـادية الأمـر الـذي يفسـر محدوديـة أثـره فـي تقلـيص فجوة التمويل المحلي في الاقتصاد العراقي.

جـــدول (1) تطور اجمالي الودائع والائتمان لدى الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2004-2021 (مليون دولار)

(100=2007)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	اجمالي الودائع الجارية بالجهاز المصرفي	اجمالي الودائع الادخارية بالجهاز المصرفي	الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الجهاز المصرفي	نسبة الودائع الجارية إلى الناتج المحلي %	نسبة الودائع الادخارية إلى الناتج المحلي %	نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي %
2004	69.757	4477.378	180.502	426.353	0.64	0.03	0.06
2005	70.252	6021.399	239.251	644.699	0.86	0.03	0.09
2006	78.641	10551.808	371.877	1352.275	1.34	0.05	0.17
2007	91.582	18890.612	453.601	1961.736	2.06	0.05	0.21
2008	102.924	25121.466	676.416	3394.455	2.44	0.07	0.33
2009	106.584	27578.327	681.899	3971.083	2.59	0.06	0.37
2010	113.408	35029.084	772.559	4822.907	3.09	0.07	0.43
2011	121.966	41285.625	951.807	6496.605	3.39	0.08	0.53
2012	139.440	43292.404	3112.815	8191.956	3.10	0.22	0.59
2013	150.077	47712.134	3032.564	8904.324	3.18	0.20	0.59
2014	153.475	48560.820	6409.080	9005.106	3.16	0.42	0.59
2015	154.299	38915.529	7057.218	8735.273	2.52	0.46	0.57
2016	175.573	36914.222	7492.193	15278.126	2.10	0.43	0.87

0.95	**0.42**	**2.33**	**16346.465**	**7252.550**	**40200.849**	**172.378**	**2017**
0.96	**0.46**	**2.63**	**16988.297**	**8116.503**	**46609.023**	**176.918**	**2018**
0.94	**0.43**	**2.69**	**17802.211**	**8099.886**	**50691.827**	**188.727**	**2019**
1.30	**0.45**	**2.84**	**21901.778**	**7515.247**	**47785.032**	**168.210**	**2020**
1.14	**0.51**	**3.18**	**16021.918**	**7074.820**	**44581.494**	**140.042**	**2021**
18.81	**19.10**	**9.88**	**23.78**	**24.09**	**14.48**		**معدل النمو المركب**

المصدر: تم تحويل البيانات من الدينار العراقي إلى الدولار من لدن الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للناتج المحلي وسعر الصرف:

-العمود (1- 2- 3- 4) بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2004-2021.

-العمود (5-6-7) من عمل الباحثة.

ثانيا: فاعلية التمويل الخارجي في تحقيق التنمية المستدامة:

إنَّ فكرة التمويل الخارجي تنبع أساساً من نظرية الاقتراض الخارجي، التي ترتكز على أن البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الدخل القومي لابد أن تستعين بالقروض والمنح والاستثمارات الخارجية لسد فجوة التمويل الداخلي، الناشئة أساساً؛ بسبب قصور المدخرات المحلية عن تغطية متطلبات الاستثمارات المطلوبة، والتي تغطي في الوقت نفسه فجوة التمويل الخارجي القائمة بين حصيلة الصادرات من (السلع والخدمات) والمستوردات من (السلع والخدمات).

وبذلك تستطيع البلدان النامية أن تحقق معدلات نمو عالية تمكنها من احداث التغيرات في بنية اقتصادها بما يؤدي إلى الاعتماد المتناقص على القروض والمساعدات الخارجية حتى تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية. ولسم هذه الفجوات فقد استعان العراق كغيره من البلدان النامية بمصادر تمويل خارجية تمثلت في:

أ- الاستثمار الاجنبي المباشر

ب- صافي المساعدات الانمائية

ت- الاقتراض الخارجي

أ- الاستثمار الاجنبي المباشر:

يمارس الاستثمار الاجنبي المباشر أثراً مهماً في دعم المدخرات المحلية بوصفه أساس في عملية التنمية، عبر تحجيم الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، ويسهم في زيادة الاستعمال الامثل للموارد المادية والبشرية ، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال دخول المستثمر الاجنبي في الصناعات التصديرية ذات القدرة التنافسية العالية لاعتماد المستثمرين الاجانب على مستوى تكنولوجي عالٍ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري من جهة، وتوفير ما يحتاجه البلد من السلع الاساسية والتي كانت تلبي عبر الاستيراد من جهة أخرى[1].

إن النظرة العامة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، تشير إلى أن التدفقات إلى البلد المضيف، أي التدفقات الواردة تكون ذات أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، وأن التدفقات إلى خارج البلد، أي التدفقات الصادرة، تكون ذات أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلد المصدر[2].

يبين الجدول (2) صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة 2004-2021، إذ يلاحظ أن صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سجلت قيم موجبة خلال المدة (2004-2012)، إذ بلغت في عام 2004 نحو 300 مليون دولار، وبلغت نحو 3400 مليون دولار في عام 2012، إلا أن صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سجل قيمة سالبة خلال المدة 2013-2021، إذ بلغت في عام 2021 نحو (2637-) مليون دولار، ويعزى هذا السبب إلى سوء الاوضاع الامنية وخاصة في ظل سيطرة تنظيم داعش على جزء من محافظات العراق مما أدى ذلك إلى توقف الشركات الاجنبية عن تدفق استثماراتها إلى العراق.

الا أن الهيكل الاقتصادي في العراق، قد اتسم بالاختلال في هيكل الانتاج وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية ونجم عن ذلك تباطؤ في نمو الناتج المحلي الحقيقي، وانخفاض متوسط نصيب الفرد، مما انعكس في انخفاض المدخرات المحلية كمصدر تمويل، وفي ظل ارتفاع معدلات نمو السكان وتزايد الاستهلاك برزت فجوة سالبة في التمويل المحلي، كما ان اختلال هيكل الاقتصاد قد انعكس في اختلال هيكل تجارة الاقتصاد العراقي الخارجية من خلال تزايد المستوردات وتناقص حصيلة الصادرات وأن ذلك ادى إلى ظهور فجوة سالبة في التمويل الخارجي، ولسد فجوة الموارد التمويلية (الداخلية والخارجية) لجأ العراق إلى الاقتراض من السلطة النقدية داخلياً وإلى القروض الخارجية.

---

[1]) سعيد يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الثراء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص200.

[2]) هناء عبد الغفار حمود السامرائي و آمنة عبد الأمير عبدالكريم الأميري، تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003–2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة المستنصرية، المجلد (23)، العدد (100)، 2017، ص402.

ب- صافي المساعدات الانمائية:

يكون هذا التمويل على شكل نقدي أو عيني، ويتميز بأن أهدافه غير تجارية ولكن يخضع هذا التمويل لشروط تفضيلية، وذلك أن تدفق المساعدات الخارجية إلى الدول المتلقية تؤدي دوراً فاعلاً في تحقيق عملية التنمية فيها، ويلتزم متلقو المنح بإنفاقها على أغراض تكوين رأس المال الثابت، أو في مشاريع استثمارية محددة[1].

يبين الجدول (2) حجم المساعدات الانمائية إلى العراق خلال المدة 2004-2021، فقد بلغت قيمتها في عام 2004 نحو 46506.4 مليون دينار، وانخفضت بشكل حاد في عام 2021 لتبلغ نحو 1809.4 مليون دولار ويعزى ذلك إلى تعرض الاقتصاد العراقي لجائحة كورونا مما خفضت الدول من مساعداتها الانمائية. وبالرغم من حجم المساعدات الانمائية الممنوحة إلى العراق، فإنها لم تسهم في إعادة اعمار العراق، أو اقامة مشاريع ذات تنموية مستدامة تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي ومحاولة لتخلص من الطبيعة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي.

ت- الاقتراض الخارجي:

المهمة الاساسية للبلد هو تحقيق التنمية ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار الذي يحقق أهداف التنمية، ومتى ما عجزت هذه المدخرات عن تحقيق ذلك تلجأ الدولة إلى رأس المال الأجنبي بصورة المختلفة، ومن مصادره المختلفة مع السعي لزيادة الصادرات وزيادة متحصلاتها من النقد الاجنبي لضمان سداد اقساط وفوائد القروض حسبما اتفق عليه بين الجهات المقرضة والبلد المقترض (العراق)[2].

إلا أن أهم ما يميز هذا النوع من التمويل الخارجي هو أن ملكية الاصول التي تمول بها تصبح ملكية وطنية، وتمارس عليها حقوق السيادة، ولكن يترتب على هذه القروض اعباء يتحملها البلد المقترض تتمثل في سداد اقساط الدين مع الفوائد المتفق عليها، فضلاً عن تعرضها لضغوط اقتصادية وحتى سياسية مرتبطة بثقل الديون وتراكمها.

يبين الجدول (21) حجم القروض الخارجية للاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2021، إذ بعد عام 2004 عقد العراق اتفاقية الاستعداد والترتيبات المساندة بموجب الالتزامات الاقتصادية والمالية المترتبة على العراق، وتم بموجبها الأخذ بالوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولي متأثراً بضغوط الدائنين الدوليين

[1] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص238.

[2] بديع جميل القدو، القروض الأجنبية ودورها في التنمية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (31)، 2013، ص16.

سواء كانت دول أو منظمات دولية[1]، وقد بلغ حجم القروض الخارجية في عام 2004 نحو (11153) مليون دولار، وقد قامت الحكومة العراقية خلال المدة 2005-2010 بالدخول في ثلاث ترتيبات تحوطية مع صندوق النقد الدولي انطوت على قروض تحوطية تحسباً لأي عجز محتمل في الموازنة العامة، قد بلغ حجم القروض الخارجية في عام 2005 نحو (727) مليون دولار، وفي عام 2007 كان ترتيب القرض الثاني مساوياً لعام 2005، وبلغ قرض الترتيب الثالث التحوطي في عام 2010 ليبلغ نحو (3.7) مليار دولار[2]، وقد اخذ حجم القروض بالتذبذب خلال مدة البحث إلا انه بلغ أعلى قيمة له في عام 2020 ليبلغ نحو (81153) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة تفشي جائحة كورونا.

جدول (2) التمويل الخارجي في العراق للمدة (2004-2021) مليون دولار

السنة	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة	اجمالي القروض
2004	300	46506.4	11153.0
2005	515	22057.1	7107.0
2006	383	88893.2	5451.0
2007	972	92043.3	6200.0
2008	1856	98845.3	5978.0
2009	1598	27912.3	2522.0
2010	1396	21783.3	1602.0
2011	2082	19146.9	2172.5
2012	3400	13008.8	1121.8
2013	-2335	15415.4	3449.1
2014	-10176	13692.7	3519.1

[1])حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 وأثر التشريعات فيه، مركز العراق للدراسات، 2015، ص69.

[2]) علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والأزمات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2018، ص393.

4320.1	**14829.4**	**-7574**	**2015**
3400.2	**22878.9**	**-6256**	**2016**
3220.3	**29075.1**	**-5032**	**2017**
3200.7	**23006.1**	**-4885**	**2018**
2150.2	**20909.7**	**-3076**	**2019**
8115.3	**23594.5**	**-2859**	**2020**
6968.4	**1809.4**	**-2637**	**2021**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org /

المبحث الثاني تفعيل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق

المطلب الاول: تطوير الموارد والامكانيات المالية والاقتصادية في العراق

تعد سياسات تطوير الموارد الاقتصادية والإمكانيات المالية والاقتصادية البديل الملموس لتنويع مصادر تمويل التنمية المستدامة، إذ يمتلك الاقتصاد العراقي عدة فرص ومصادر طبيعية وبشرية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ من الممكن أن تؤدي وبشكل فعال إلى تعافي الاقتصاد وتطويره، ومن ثم الاسهام في تنويعه وتوسيع قاعدته الإنتاجية، إذ إن الهدف الأساس للتنوع الاقتصادي في خلق حالة من النمو الاقتصادي المستدام اعتماداً على القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، ومن أهم تلك السياسات ما يأتي:

اولا: الاهتمام بالتعليم

يعد التعليم من أهم الوسائل التي تسهم في تنمية رأس المال البشري، وهذا يتم عبر تعزيز الافراد بالمعلومات التي تؤدي إلى تطوير وعي وثقافة الفرد والمجتمع، وذلك لأن النظام التعليمي يزود خريجه بالثقافة التي تجعلهم أكثر وعياً وادراكاً لاحتياجاتهم الخاصة واحتياجات المجتمع، فضلاً عن أعداد الباحثين للعمل في مؤسساته ومعاهده، وفي المراكز المتخصصة بالبحث العلمي[1].

إذ أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هي رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة أيضاً، وتطبيق مبادئ التربية للتنمية المستدامة يتطلب الاعتماد على منهجيات ومقاربات تربوية متعددة الأغراض والأساليب لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع والمناطق، وتشجيع

[1]) بان علي حسين المشهداني، دور اقتصاديات التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الغري للعوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (7)، العدد (30)، 2014، ص17.

احتـرام الاحتياجـات الإنسـانية التـي تتوافـق مـع الاسـتعمال المسـتدام والمتـوازن للمـوارد الطبيعيـة والمحافظـة عليها من أجل البشرية في حاضرها ومستقبلها، وتغذي الحس بالتضامن على المستويات الوطنية والدولية[1].

يـتم تعزيـز دور التعلـيم عبـر زيـادة حجـم الانفـاق علـى التعلـيم كنسـبة مـن حجـم النـاتج المحلـي الإجمـالي، إذ إن زيـادة الانفـاق علـى التعلـيم يـؤدي إلـى زيـادة مسـتوى التعلـيم فـي المجتمـع، ومـن ثـم يسـهم فـي رفـع مسـتوى التنمية المستدامة، والتي يتضح أثرها من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي[2]:

أ- **البعـد الاقتصـادي:** ولاسـيما حصـول الافـراد علـى فـرص عمـل أوفـر، وفـي قـدرتها علـى رفـع انتـاجيتهم وارتفـاع دخلهم، مما يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي المستدام.

ب- **البعـد الاجتمـاعي:** كمحـو الأميـة والصـحة الجيـدة للأفـراد، واحتـرام بـين الافـراد واتبـاع الأنظمـة، ممـا يـؤدي إلـى بناء مجتمع متماسك وفعال في عملية التنمية.

ت- **البعـد البيئـي:** كابتكـار وتنفيـذ مشـاريع تسـاعد علـى تـوفير بيئـة سـليمة ومأمنـه بمصـادر ثـروات طبيعيـة تخـدم معيشـة الأجيـال الحاضـرة والقادمـة، ممـا يسـاهم فـي تنميـة تلـك المـوارد الطبيعيـة، التـي هـي أحـد أهـم عناصـر الإنتاج في العمليات الاقتصادية.

إذ يـؤدي التعلـيم إلـى صـقل وابـراز القـدرات والمهـارات الفطريـة، ويضـيف إليـه المزيـد منهـا، كمـا أنـه يقـوم باسـتغلالها، إذ يسـخرها لتطـوير المعـارف ونقلهـا مـن جيـل إلـى آخـر، وعلـى انتـاج السـلع والخـدمات وتطويرها.

ثانيا: تطوير الواقع الصحي:

يشـغل القطـاع الصـحي فـي العـراق أهميـة كبيـرة، لأنـه يتصـل اتصـالاً مباشـراً ومـؤثراً بحيـاة المـواطن، ويـدخل هـذا السـياق تـوفير الرعايـة الصـحية للمـواطنين، التـي هـي أحـد حقـوق الانسـان الأساسـية التـي يكفلهـا الدسـتور والمواثيـق الدوليـة، ويـرتبط تحقيـق ذلـك بالسياسـات الحكوميـة، إذ إن تحقيـق التطـور المنشـود يـرتبط بتحقيـق عـددٍ مـن الشـروط[3]، ويمكـن أيجـاز أهـم الحلـول للنهـوض بواقـع القطـاع الصـحي فـي العـراق مـن خـلال الآتي:

أ- زيادة الانفاق على قطاع الصحة، من خلال استعمال احداث التكنولوجيا المتخصصة في تشخيص الأمراض.

ب- زيادة الرعاية للأطفال حديثي الولادة مما ينعكس على زيادة العمر المتوقع، وتقليل الوفيات بين الأطفال.

---

[1])محمد دهان و مريم زغاشو، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة يومي 10-11 ديسمبر 2018، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018، ص10-11.

[2]) محمد سعيد باحمدان و خالد زكي الديب، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العملي، العدد (42)، 2-نيسان-2022، ص175.

[3])مقدام السيباني، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراءة أولية)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص3.

ت- توسيع نطاق الرعاية الصحية بحيث يكون شاملاً لكل مفاصل هذا القطاع.

ث- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في فتح مستشفيات لسد النقص الموجود في عدد المستشفيات الحكومية.

ج- العمل على تقليل الامراض المهنية ومخاطر العمل للحفاظ على القوة العاملة.

تؤكد الخطة التنموية الوطنية 2018-2022 اهداف لتحسين النظام الصحي، أبرزها تحسين وتحديث النظام الصحي وتحسين نظام الوقاية، وتطوير إدارة المعلومات الصحية، وتحسين آليات تقديم الخدمات الصحية وتطبيق الحوكمة الإدارية في القطاع الصحي، مع خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية، وأعاد اعمار وتأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة من الإرهاب، وتعظيم الموارد المالية والنهوض باقتصاديات الصحة[1].

ثالثا: النهوض بالبنى التحتية:

يعد الاستثمار في البنى التحتية الأساسية المستدامة أمراً أساسياً من أجل تحسين المستويات المعيشية للمجتمعات المحلية في الاقتصاد العراقي. وعندما نتحدث عن الأساسيات، فنحن نقصد العوامل الأساسية. وهذه مسائل تشمل الاحتياجات الإنسانية المشتركة في جميع أنحاء العالم[2].

لا شك في أن استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود يشكلان مصلحة مشتركة لكل من القطاعين العام والخاص، وتعود الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة بالنفع على جميع الاقتصادات: فهي تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية، وترفع معدلات النمو الاقتصادي، وهناك ثلاث ركائز أساسية تساعد القطاعين العام والخاص ليتمكنا من تمويل البنية التحتية ومساعدة العالم على أن يكون أكثر صموداً.[3]

الركيزة الاولى: يتطلب منا الاستثمار في البنية التحتية المستدامة إنفاق قدر أكبر من الأموال وبطريقة أفضل ، ومع ذلك فإن الاقتصاد العراقي لا يحقق تقدم وتنويع في اقتصاده ما لم ينهض بالبنى التحتية اللازمة للنهوض باقتصاده.

الركيزة الثانية: تقوم مؤسسات الاستثمار، كشركات التأمين، في الوضع الأمثل للالتزام بتمويل طويل الأجل للبنى التحتية، نظراً لطول المدى الزمني للديون والالتزامات المستحقة عليها.

---

[1]) قيس انيس جحيل العقابي، اثر الصدمات الاقتصادية في القطاع الصحي وسياسات الاستجابة في العراق (سيناريوهات مستقبلية)، بيت الحكمة، بغداد، 2021، ص181.

[2]) **غريت فاريمو، مستقبل مستدام للبنى التحتية، وقائع الامم المتحدة، بدون تاريخ، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20276**

[3]) جيروم جان هيجيلي، ضرورة التحرك الفوري من أجل الاستثمار المستدام في البنية التحتية، مدونات البنك الدولي، 2019/5/12، بدون رقم صفحة.

وتتمثل الركيزة الثالثة: في الاستعانة بالشراكات الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، التي تخفف من الضغوط الواقعة على الموازنة الحكومية. وهذه الشراكات، إذا أقيمت بصورة جيدة، يمكنها أن ترفع مستوى الكفاءة، وتحقق عوائد جذابة، وتمكن من المشاركة في تحمل المخاطر بصورة فعالة.

ووفقاً لذلك فإن تطوير البنى التحتية في العراق وعدم زيادة مديونيته من خلال التعاقد بالآجل وانما بالاعتماد على فوائض ايرادات النفط والاستفادة منها في التمويل. يتطلب محاربة الفساد وقلعه من جذوره مع تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ونقل التكنولوجيا وعدم منح مناقصات المشاريع إلا للشركات الموثوقة والتي لها القدرة المالية بشهادة رسمية وعدم السماح ببيع المناقصات.

رابعا: انشاء صناديق سيادية

حرصت الكثير من الدول النفطية التي تمتلك موارد طبيعية على تنويع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات جديدة للتمويل بديلة عن مصادر التمويل الخارجية، وذلك بإنشاء صناديق خاصة بغية استغلال الفوائض المالية التي تحققت خلال أوقات ارتفاع أسعار النفط الخام، واستغلال هذه الموارد التي يتسم أغلبها بقابلية النضوب في استثمارات مالية وبرامج تنموية، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة، وقد وجدت هذه الاقتصاديات في فكرة إنشاء الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال القادمة في هذه الثروات، بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول[1].

يعد العراق واحد من الدول الغنية بالنفط، لذلك فان إيرادات الانفاق العام ومجمل النشاط الاقتصادي مرهون بالخارج، لذا يذهب البعض إلى أن احد سبل التغلب على مشكلات تمويل التنمية في العراق تتم عبر تخصيص نسبة ثابتة من العوائد النفطية، واستعمال جزء مهم من العوائد النفطية في الاستثمار في البنى الأساسية والاجتماعية، وتطوير رأس المال البشري، ونشأت فكرة تأسيس صندوق سيادي للعراق بعد عام 2003 على يد الاقتصادي الأمريكي ستيفن كلمونز*، ويؤكد مقترحه على تخصيص جزء من إجمالي عوائد النفط وايداعها في صندوق يعمل على استثمار أمواله من خلال مجموعة واسعة من الأدوات الاستثمارية المالية العالمية، ومن ثم توزيع عوائد الاستثمار على المواطنين بشكل متساوٍ، فيما يقترح أخرون بضرورة انشاء صندوقين يتضمن الأول: صندوق وديعة عائدات النفط العراقية الذي يقوم بتوزيع عوائد بشكل مباشر على المواطنين من خلال تخصيص نسبة تصل إلى 25% من العائدات، أما الثاني فيتضمن صندوق يقوم بتخصيص وتوزيع جزء من العوائد النفطية على الإدارات المحلية والإقليمية وفقاً لعدد السكان، ليستوعب أهداف التنمية والاستقرار والادخار والاستثمار[2].

---

[1])حسن لطيف الزبيدي ، وإبراهيم جاسم جبار، مصادر التمويل الداخلية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة 2003–2015، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة واسط، المجلد (14)، العدد (1)، 2018، ص238.

[2]) عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد (6)، جامعة الجزائر، بدون تاريخ، ص13.

إن انشاء صندوق سيادي في العراق يتطلب توفير ثلاثة عناصر رئيسة:[1]

العنصر التشريعي (القانوني): يعد هذا العنصر هو الأساس في عملية إيجاد الصندوق؛ لأنه سيحدد الخطوط العريضة لإنشاء الصندوق وإدارته وأسلوب تمويله فهو مرتبط بالبرلمان العراقي، والذي يشرع لإنشاء الصندوق كون النظام السياسي القائم في العراق هو نظام نيابي (برلماني)، وبذلك فإن أول وأهم المتطلبات لإنشاء صندوق سيادي للعراق هو النصر التشريعي القانوني، الذي يتطلب توفر إرادة وقناعة لدى أغلبية أعضاء البرلمان العراقي (مجلس النواب العراقي) بجدوى وأهمية إنشاء مثل هكذا صندوق للعراق.

العنصر التمويلي: وهذا العنصر له علاقة مباشرة بوزارة المالية، إذ من واجبها توفير الأموال اللازمة لتأسيس الصندوق، والذي سينطلق به لمزاولة عمله املاً بأن تستمر عملية التمويل للسنوات القادمة.

العنصر الإداري والتنظيمي: هذا العنصر له علاقة مباشرة بالبنك المركزي؛ إذ تقع عليه مهمة توفير كادر إداري متمرس في الشأن الاقتصادي بصورة عامة وبعمليات الاستثمار (المباشر والمحفظي) بصورة خاصة، ولا ضير من أن تتم الإفادة من الكوادر والمؤسسات المالية الأجنبية خصوصاً عمليات الاستثمار المحفظي للصندوق، وبشكل مؤقت لحين تدريب الكوادر العراقية واكتساب الخبرات في هذا المجال.

المطلب الثاني: سبل تفعيل مصادر التمويل الخارجي:

من أجل تعزيز مصادر التمويل الخارجية لتمويل عملية التنمية، وإيجاد مصادر إضافية غير نفطية تسهم في الحصول على العملات الأجنبية وتمويل الموازنة العامة، لابد من اعتماد مجموعة من السبل والوسائل لتعبئتها وتوجيهها صوب عمليات الاستثمار في مختلف القطاعات.

يكمن تحقيق مصادر التمويل الخارجي عبر عملية جذب الاستثمار الأجنبي، إذ تعد الاستثمارات الأجنبية الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، لاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات متعددة الجنسية، إذ أصبح لها أثر فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية، أم التسويقية، أو التكنولوجية، في كونها أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية المستدامة وإعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي، ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على استقدام التكنولوجية المتطورة، وفتح فرص

---

* اقتصادي امريكي ونائب مؤسسة امريكا الجديدة للأبحاث وصاحب فكرة انشاء اول صندوق تنمية في العراق.

[1]) ابتهال ناهي شاكر و اخرون ، التنويع الاقتصادي في العراق الواقع والتحديات والحلول، مجلة وارث العلمية، المجلد (4)، العدد (9)، 2022، ص169.

العمل وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الملاكات الوطنية ادارياً وفنياً[1].

لذلك فإن هناك حاجة ماسة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها من خلال تهيئة البيئة الملائمة لاستقطابها والاعتماد عليها كمصادر تمويل خارجية من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي، الامر الذي دعا إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية من شأنها أن تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال منح العديد من التسهيلات والمزايا التنافسية لرؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن انشاء اطر تشريعية ومؤسسية لتشجيع وتنظيم عمل الاستثمار الأجنبي.

وبناءً عما سبق، أن عملية استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من ايجابياتها، فإنها تنطوي على مخاطر تترتب على الدولة المضيفة، التي تتمثل باحتمال توجيه أنشطة الترويج إلى الشركات التي لا تحقق الهدف المرجو منها، أي إلى تلك التي لا ترغب في الاستثمار في البلد المضيف، مما يعني اهداراً للموارد، لذلك فإن عملية استهداف هي عملية مستمرة وتتطلب من وكالات ترويج الاستثمار تقويماً مستمراً لأدائها على أساس التكاليف والعائد، وان تكون سياسة الاستهداف واقعية ومبنية على أساس الفهم الواقعي والعميق لمزايا وعيوب البلد المضيف، أي أن على الدولة المضيفة أن تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفقاً لما هو متاح لها من إمكانيات.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1) لم تبوب اتجاهات المنح والمساعدات في العراق على وفق الأهداف الإنمائية للتنمية بدلالة عدم تمويلها لاستراتيجية التخفيف من الفقر .

2) كان العراق دولة مانحة للمنح والمساعدات وكان الاتجاه الجغرافي للمنح والمساعدات المقدمة من قبل حكومة العراق صوب البلدان النامية بشكل عام والعربية منها بشكل خاص إلا ان الظروف التي مر بها العراق والنشاط الاقتصادي جعل منه دولة متلقية للمنح والمساعدات بعد عام 2003 .

3) ضعف دور المصادر التمويلية في العراق جعل من النظام المالي سريع التأثر بالتقلبات الخارجية لاسيما تذبذب اسعار النفط الذي يعد المورد الرئيسي لمصادر التمويل في العراق .

التوصيات

[1]) تغريد داود سلمان داود، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد (24)، العدد (4)، 2016، ص1055.

1) ان وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق باتت ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرار الاقتصادي ووضع استراتيجية شاملة وفاعلة في ادارة وتنظيم الاقتصاد الوطني وتخليصه من السمة الريعية ، وصنع القرار الذي يتسم بالمصداقية والشفافية لابد أن يسبقه اصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد الإداري والمالي لأن بوجودهما لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة.

2) العمل على اقامة صناديق سيادية كصناديق استثمار وصناديق استقرار، لحماية حصة الاجيال اللاحقة من الثروة النفطية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة ، يأتي رأس مالها من الفوائض المالية في الموازنة العامة للدولة أو تخصيص جزء من العوائد النقطية لتلك الصناديق .

3) البحث عن مصادر أخرى لتمويل التنمية المستدامة من غير الإيرادات النفطية التي جعلت من العراق تابعاً ومتأثراً بشكل كلي للأزمات العالمية، كما حصل في عام 2009 بالأزمة المالية العالمية و2014 بأزمة انخفاض اسعار النفط.

المصادر

1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2021، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2021 .

2) البنك المركزي العراقي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، العراق، 2020 .

3) سعيد يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الثراء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .

4) هناء عبد الغفار حمود السامرائي و آمنة عبد الأمير عبدالكريم الأميري، تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة المستنصرية، المجلد (23)، العدد (100)، 2017402.

5) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009 .

6) بديع جميل القدو، القروض الأجنبية ودورها في التنمية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (31)، 2013 .

7) حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 وأثر التشريعات فيه، مركز العراق للدراسات، 2015 .

8) علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والأزمات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2018، ص393.

9) بان علي حسين المشهداني، دور اقتصاديات التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الغري للعوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (7)، العدد (30)، 2014 .

10) محمد دهان و مريم زغاشو، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة يومي 10-11 ديسمبر 2018، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018 .

11) محمد سعيد باحمدان و خالد زكي الديب، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العملي، العدد (42)، 2-نيسان-2022 .

12) مقدام السيباني، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراءة أولية)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022 .

13) قيس انيس جحيل العقابي، اثر الصدمات الاقتصادية في القطاع الصحي وسياسات الاستجابة في العراق (سيناريوهات مستقبلية)، بيت الحكمة، بغداد، 2021 .

14) غريت فاريمو، مستقبل مستدام للبنى التحتية، وقائع الامم المتحدة، بدون تاريخ، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20276

15) جيروم جان هيجيلي، ضرورة التحرك الفوري من أجل الاستثمار المستدام في البنية التحتية، مدونات البنك الدولي، 2019/5/12 .

16) حسن لطيف الزبيدي ، وإبراهيم جاسم جبار، مصادر التمويل الداخلية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة 2003-2015، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة واسط، المجلد (14)، العدد (1)، 2018 .

17) عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد (6)، جامعة الجزائر، بدون تاريخ .

18) ابتهال ناهي شاكر و اخرون ، التنويع الاقتصادي في العراق الواقع والتحديات والحلول، مجلة وارث العلمية، المجلد (4)، العدد (9)، 2022،.

19) تغريد داود سلمان داود، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد (24)، العدد (4)، 2016.